

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثامن عشر

جنيف، 16-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

تحليل الطلب الذي قدمته أوكرانيا لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً لأحكام المادة 5 من الاتفاقية*

مقدم من اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (زامبيا وكندا والنرويج والنمسا)

1- صدقت أوكرانيا على الاتفاقية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2005. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى أوكرانيا في 1 حزيران/يونيه 2006. وفي تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته أوكرانيا في 21 كانون الأول/ديسمبر 2006، أبلغت أوكرانيا بأنه لا توجد مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها تحتوي أو يُشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد. وبعد تحديد الألغام التي زرعت حديثاً، وجدت أوكرانيا نفسها في موقف يحتم عليها تقديم طلب لتمديد الأجل الأصلي، الذي انتهى في 1 حزيران/يونيه 2016. وقدمت أوكرانيا، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 طلب تمديد لمدة 5 سنوات تنتهي في 1 حزيران/يونيه 2021. ووافق الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف (الاجتماع السابع عشر) على طلب التمديد بالإجماع.

2- وفي سياق الموافقة على الطلب أيضاً، أشار الاجتماع السابع عشر إلى أن أوكرانيا ذكرت أن الظرف الذي يعوق قدرتها على تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوغمة التي أبلغت بأنها خاضعة لولايتها هو عدم سيطرتها الفعلية على بعض المناطق المعنية. ولاحظ الاجتماع كذلك أهمية أن تقدم أوكرانيا معلومات عن التغييرات في حالة السيطرة على المناطق الملوغمة، في إطار عملية تنفيذ المادة 5.

3- وفي 8 حزيران/يونيه 2020، قدمت أوكرانيا إلى رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 طلباً لتلمس فيه تمديد الأجل المحدد لها الذي ينتهي في 1 حزيران/يونيه 2021. وفي 13 تموز/يوليه 2020، وجهت اللجنة رسالة إلى أوكرانيا تطلب فيها مزيداً من التوضيحات والمعلومات. وفي 27 آب/أغسطس 2020، قدمت أوكرانيا إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 معلومات إضافية رداً على أسئلة اللجنة. وطلبت أوكرانيا تمديد الأجل المحدد لفترة سنتين وستة أشهر تنتهي في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.



4- ويشير الطلب المقدم في عام 2020 إلى أن الظروف التي اضطرت أوكرانيا إلى تقديم طلب التمديد في عام 2018 لم يطرأ عليها أي تغيير. ويشير الطلب كذلك إلى المعلومات الواردة في الطلب المقدم في عام 2018. وفي هذا الخصوص، أشارت اللجنة إلى أنه يمكن افتراض أن أوكرانيا ستقيم الوضع مجدداً إبان فترة التمديد المطلوبة، وستكون رأياً جديداً عما إذا كانت المسائل قد تطورت بحيث يصبح بمقدورها في تلك اللحظة أو ربما في المستقبل أن تدمر أو تكفل تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد وأن تتوصل إلى تقدير محدد للوقت اللازم لتدميرها.

5- ويشير الطلب إلى أن قانون أوكرانيا "بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في أوكرانيا" دخل حيز النفاذ في 25 كانون الثاني/يناير 2019، وأن عملية تنفيذ القانون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام مستمرة. ويشير الطلب أيضاً إلى أن وزارة الدفاع الأوكرانية تؤدي في الوقت الحاضر وظيفة السلطات الوطنية المختصة. وترحب اللجنة بجهود أوكرانيا في سبيل سن تشريعات توضح هيكل الإجراءات المتعلقة بالألغام في أوكرانيا. ولاحظت اللجنة أهمية المسؤولية الوطنية بالنسبة إلى التنفيذ، التي تشمل، على النحو الذي تحدده الدول الأطراف، تمكين الكيانات الحكومية ذات الصلة وتزويدها بالقدرة البشرية والمالية والمادية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ويشير الطلب أيضاً إلى أن دوائر الطوارئ الحكومية في أوكرانيا، ومنظمات غير حكومية، والشرطة الوطنية الأوكرانية، ودائرة حرس الحدود الحكومية في أوكرانيا، ودائرة النقل الخاص في أوكرانيا، والحرس الوطني الأوكراني تشارك، إلى جانب وزارة الدفاع، في تنفيذ أنشطة مكافحة الألغام.

6- ويشير الطلب كذلك إلى أن وزارة الدفاع إذ تسعى إلى إدارة أنشطة إزالة الألغام ومراقبتها وتنسيقها، فهي تتولى مع السلطات المعنية إعداد خطة سنوية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية من الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وهدفها الرئيسي من ذلك إنجاز مسح غير تقني وتقني للمناطق التي يحتمل أن تكون خطرة وتوفير الأمن في أثناء ترميم البنية التحتية وتطهير المساحات الزراعية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

7- ويشير الطلب أيضاً إلى أن أوكرانيا وضعت واعتمدت المعيار الوطني DSTU P 8820-1: 2019 بشأن "الإجراءات المتعلقة بالألغام - عمليات الإدارة - الأحكام الأساسية"، الذي يتماشى مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي دخلت حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2019. ويشير الطلب أيضاً إلى أن أوكرانيا وضعت نظاماً فعالاً لضبط جودة عمليات إزالة الألغام يشمل إقرار العمليات المتعلقة بالألغام ومراقبة جودة عمليات الإزالة. وكتبت اللجنة إلى أوكرانيا طالبة معلومات عن الكيفية التي يكفل بها المعيار الوطني اتباع نهج قائم على الأدلة لتسجيل المناطق المشتبه في خطورتها والمناطق المؤكدة الخطر. وردت أوكرانيا بأن المعيار قيد الاختبار حالياً، وأنه سوف يعدل استناداً إلى نتائج الاختبار. ولاحظت اللجنة كذلك أهمية حرص أوكرانيا على تحديث معاييرها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وفقاً لأحدث المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكييفها مع التحديات الجديدة، واستخدام أفضل الممارسات لضمان التنفيذ بكفاءة وفعالية.

8- ويشير الطلب إلى أن معظم المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد تقع على طول خط الحدود، في مواقع تتعرض لقصف يومي من القوات المسلحة "لإدارة الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي" في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وهو ما يعيق عملية إزالة الألغام إلى حد كبير. ويتضمن الطلب قائمة بالمناطق المشتبه في احتوائها ألغاماً وهي مناطق حددت خلال عمليات المسح غير التقني التي قام بها منظمة هالو ترست، والفريق الدائم لإزالة الألغام، والمؤسسة السويسرية لإزالة الألغام في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ويشير الطلب إلى أنه لا توجد في بعض الحالات معلومات عن نوع الألغام، بينما حددت في حالات أخرى أنواع الألغام، بما في ذلك الألغام من أصناف PMN-2 وMON50 وOZM-72.

ويشير الطلب أيضاً إلى أن التلوث يشمل الألغام الصناعية المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة وعدداً كبيراً من الذخائر غير المتفجرة. ولاحظت اللجنة أهمية أن تكفل أوكرانيا تطبيق جميع الأحكام والالتزامات بموجب الاتفاقية على الألغام المرتجلة المضادة للأفراد (مثل القنابل اليدوية ذات الأسلاك الرحلية) إلى جانب سائر أنواع الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك أثناء عمليات المسح والتطهير تنفيذاً للمادة 5، وتصنيفها بحسب أنواع الألغام عند الإبلاغ عن الوفاء بالالتزامات النابعة من المادة 7.

9- ويشير الطلب إلى أن جهود أوكرانيا خلال فترة التمديد شملت إزالة الألغام من الهياكل الأساسية الحيوية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وفي هذا الخصوص، يشير الطلب إلى تفتيش 35 000 هكتار من الأراضي و1 754 كيلومترا من الطرق و938 كيلومترا من السكك الحديدية، ومن ثم تدمير 460 000 جهاز متفجر. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه نتيجة لإزالة الألغام في عام 2019، أُجريت مراقبة للنوعية في 36 منطقة مطهرة من الألغام مساحتها 250,7 هكتاراً، وسُلِّمت إلى السلطات المحلية 24 منطقة مساحتها 170 هكتاراً. وكتبت اللجنة إلى أوكرانيا مشيرة إلى أهمية الإبلاغ عما تحرزه من تقدم بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتصنيف المعلومات بحسب المناطق الملغاة عن طريق المسح غير التقني، والمناطق المقلصة مساحتها بواسطة المسح التقني، والمناطق المعالجة عن طريق التطهير. وجاء في رد أوكرانيا بخصوص ما أبلغ عنه من تلوين 7 000 كيلومتر مربع من المناطق التي حددت بوصفها مناطق خطرة أنه سيتسنى تحديد مناطق بعينها بعد وقف تام لإطلاق النار وتفتيش تقني للمناطق التي يُزعم أنها ملوثة على طول خط الحدود.

10- ويشير الطلب إلى عدد من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تهدف عمليات إزالة الألغام إلى معالجتها لمنع الحوادث وتهيئة بيئة آمنة، بما في ذلك تلوث الهياكل الأساسية، وإعاقة إيصال الشحنات الإنسانية إلى الأشخاص المقيمين بالقرب من خط التماس، وعرقلة الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، والأراضي الزراعية، واستهداف الهياكل الأساسية والغابات والأنهار والمرافق الترفيهية. وأشارت اللجنة إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ المادة 5 خلال فترة التمديد المطلوبة ينطوي على إمكانية الإسهام بقدر كبير في النهوض بسلامة البشر والظروف الاجتماعية الاقتصادية في أوكرانيا.

11- وكتبت اللجنة إلى أوكرانيا طالبة معلومات أكثر تفصيلاً عن خطة العمل السنوية. وردت أوكرانيا بتقديم "خطة أنشطة عام 2020 لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في الأراضي المحررة في دونيتسك ولوهانسك". وتتضمن الخطة أربعة أهداف رئيسية يتعين تحقيقها في عام 2020، بما في ذلك '1' الاضطلاع بأنشطة تحضيرية لضمان إزالة الألغام من المناطق الملوثة، و'2' إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أقاليم ومرافق الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، و'3' مراقبة الجودة في المناطق التي المطهرة، و'4' تنظيم التعاون الدولي بشأن الأنشطة المتعلقة بالألغام. وتتضمن الخطة أيضاً معلومات عن الأنشطة العامة، والمسح غير التقني، والمسح التقني، وأنشطة إزالة الألغام، ومراقبة الجودة، وتسليم الأراضي المطهرة، والإبلاغ وإدارة المعلومات، والمشاركة في أنشطة التعاون الدولي فضلاً عن الكيانات المسؤولة. وردت أوكرانيا أيضاً بتقديم معلومات إضافية تشمل قائمة "الأراضي" والمهام ذات الأولوية العالية بالنسبة إلى الأنشطة الإنسانية في عام 2020 في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، التي سيعالجها الفريق الدائم لإزالة الألغام، ومنظمة هالو تراست، ومنظمة حلول إزالة الألغام، وفريق إزالة الألغام الأوكراني، ودائرة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا، ودائرة النقل الخاص الحكومية. ورحبت اللجنة بالمعلومات التي قدمتها أوكرانيا، وأشارت إلى أهمية تقديمها معلومات عن التحديات المتبقية، وتصنيفها حسب "المناطق المشتبه في خطورتها" و"المناطق المؤكدة الخطر" وحجمها النسبي، فضلاً عن نوع التلوث.

12- وأشار الطلب إلى أن أوكرانيا لديها نظام راسخ لإدارة المعلومات منذ عام 2014، وهي تستقبل حالياً 47 000 تقرير من 27 شركة إقليمية (شعب إقليمية). وأشارت اللجنة إلى أهمية تعهد أوكرانيا نظاماً وطنياً لإدارة المعلومات يتضمن بيانات دقيقة ومستكملة على الصعيد الوطني عن حالة التنفيذ. وسيكفل تصميم نظم إدارة المعلومات وتنفيذها تحمل المسؤولية على الصعيد الوطني واستدامة هذه النظم ومراعتها الحاجة إلى توفير بيانات يمكن الوصول إليها وإدارتها وتحليلها بعد الانتهاء.

13- ويشير الطلب إلى العوامل التالية، التي تعتبر أوكرانيا أنها كانت ظروفًا معوقة خلال فترة التمديد الأولى للأجل المحدد لها بموجب المادة 5: (أ) لا تملك أوكرانيا حالياً سيطرة على الأراضي المحتلة مؤقتاً في دونيتسك ولوهانسك، وكذلك على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، و(ب) تتسبب المواجهة العسكرية المستمرة في دونباس واستمرار الأعمال العدائية في المزيد من التلوث في الأراضي الواقعة على طول خط التماس، و(ج) لا يسمح الاحتلال في دونيتسك ولوهانسك بتحديد حجم التلوث والمناطق الملوثة، وتقدير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج للعمل المتعلق بالألغام.

14- ويشير الطلب إلى أن الموارد والنفقات المخصصة من الميزانية لأنشطة إزالة الألغام تتاح للسلطات الحكومية المختصة والمفازر العسكرية خلال السنة المالية. وأشار الطلب كذلك إلى أن وزارة الدفاع توفر موظفين من سلاح المهندسين التابعين للقوات المسلحة الأوكرانية وأن الدول المانحة والمنظمات الدولية تقدم المساعدة التقنية بينما تُستمد ميزانية دائرة الطوارئ الحكومية من مخصصات ميزانية الدولة الأوكرانية. وأشارت اللجنة إلى أهمية التزام أوكرانيا من الناحية المالية ومن نواحٍ أخرى بالتنفيذ.

15- وكتبت اللجنة إلى أوكرانيا طالبة معلومات عن الخطوات المتخذة لإدماج المنظور الجنساني ومراعاة الاحتياجات والتجارب المتنوعة لسكان المجتمعات المحلية المتضررة. وردت أوكرانيا بالقول إن جميع المنظمات التي تنفذ خطة العمل السنوية تضطلع بأنشطة توعية عامة بشأن المخاطر المرتبطة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأشارت أوكرانيا كذلك إلى وضع خرائط تفاعلية لضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناطق الملوثة بالألغام والمتفجرات لجميع الكيانات المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأشارت اللجنة إلى أهمية أن تكفل أوكرانيا مراعاة الاحتياجات والرؤى المختلفة للنساء والبنات والأولاد والرجال والاسترشاد بها في جميع مجالات تنفيذ الاتفاقية وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، بغية تطبيق نهج شامل.

16- ولاحظت اللجنة أن الطلب يتضمن معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك المهام والأنشطة المفصلة التي يتعين تنفيذها في إطار الخطة السنوية لأوكرانيا، فضلاً عن إحالات إلى القوانين الوطنية والخطط والاحتياجات من المعدات والمعايير المتصلة بالطلب.

17- ولاحظت اللجنة أن وزارة الدفاع تعد مع السلطات المعنية خطة سنوية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، مشيرة إلى أن الدول الأطراف ستستفيد من حرص أوكرانيا على تحديث خطط عملها الوطنية سنوياً استناداً إلى أدلة جديدة والإبلاغ عن المحطات الرئيسية المعدلة في تقاريرها بموجب المادة 7 بحلول 30 نيسان/أبريل من كل عام، بما في ذلك معلومات عن عدد المناطق ومساحة المناطق الملوثة التي يتعين معالجتها سنوياً وعن كيفية تحديد الأولويات. ولاحظت اللجنة كذلك أن الطلب لا يتضمن ميزانية للتنفيذ، مشيرة إلى أنه سيكون من المفيد لأوكرانيا إدراج معلومات عن تكاليف التنفيذ في تقاريرها السنوية المحدثة.

18- ولاحظت اللجنة أن الخطة التي قدمتها أوكرانيا قابلة للتطبيق والرصد وتبين بوضوح العوامل التي قد تؤثر في إحراز تقدم في التنفيذ. ولاحظت اللجنة كذلك أن نجاح الخطة يتوقف على الوصول

إلى المناطق الملوثة المتبقية، والحاجة إلى تمويل وطني ثابت، وحشد موارد مالية وتقنية دولية، والعمل مع الجهات المعنية الدولية، وتهيئة بيئة ملائمة للمنظمات المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إنشاء مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم أوكرانيا إلى الدول الأطراف، سنوياً، بحلول 30 نيسان/أبريل، تقارير عن الأمور التالية:

(أ) التقدم المحرز في أنشطة الإفراج عن الأراضي وتناجها مقارنة بالالتزامات المتعهد بها في خطة العمل السنوية لأوكرانيا، مصنفة على نحو يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بتقديم معلومات عن التحديات المتبقية وتصنيفها حسب "المناطق المشتبه في خطورتها" و"المناطق المؤكدة الخطر" وحجمها النسبي، فضلاً عن نوع التلوث. والإبلاغ عن التقدم المحرز وفقاً للمنهجية المستخدمة للإفراج عن الأراضي (أي الإلغاء باستخدام المسح غير التقني أو التقليل باستخدام المسح التقني أو الإفراج عن طريق إزالة الألغام) والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها زيادة الوضوح في تقييم أوكرانيا لتحديات التنفيذ المتبقية؛

(ب) خطة عمل سنوية محدثة تستند إلى أدلة جديدة تتضمن محطات رئيسية معدلة، بما في ذلك معلومات عن عدد المناطق وحجم المناطق الملوثة التي يتعين معالجتها سنوياً، والكيفية التي حددت بها الأولويات، وتكاليف التنفيذ؛

(ج) التغييرات في حالة السيطرة على المناطق الملوثة والكيفية التي تؤثر بها هذه التغييرات تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في مسح المناطق الملوثة وتطهيرها؛

(د) معلومات محدثة عن وضع واعتماد التشريعات الوطنية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وإنشاء مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(هـ) معلومات محدثة عن الخطوات التي اتخذتها أوكرانيا لضمان مراعاة الاحتياجات والرؤى المختلفة للنساء والبنات والأولاد والرجال والاسترشاد بها في جميع مجالات تنفيذ الاتفاقية وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(و) معلومات محدثة عن وضع وتنفيذ خطة مفصلة ومحددة التكاليف ومتعددة السنوات للتوعية بمخاطر الألغام في سياقات محددة والحد منها في المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمنهجيات المتبعة والتحديات المواجهة والنتائج المحققة، مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر؛

(ز) معلومات محدثة عن جهود تعبئة الموارد، بما في ذلك الموارد المتاحة من ميزانية الدولة الأوكرانية والتمويل الخارجي المتلقى لدعم جهود التنفيذ.

19- وبالإضافة إلى أهمية تقديم أوكرانيا تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، أشارت اللجنة إلى أهمية إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ المادة 5 خلال الفترة المشمولة بالطلب، والالتزامات الأخرى المعلنة في الطلب، وذلك خلال الاجتماعات المعقودة بين الدورات، واجتماعات الدول الأطراف، والمؤتمرات الاستعراضية، ومن خلال تقاريرها ذات الصلة بالمادة 7 المعدّة باستخدام دليل الإبلاغ.